الجامعة العر اقية
كلية الادارة والاقتصاد
yousefalajili@yahoo.com

الجامعة العر اقية
كلية الادارة والاقتصاد
aysar.fahad@aliraqia.edu.iq

دور الرقابة المصرفية للبنك المركزي في الأشراف على نشاط العمل في المصارف العراقية

The Role of Banking Supervision of Central Bank in Supervising Work Activity in Iraqi Banks

يوسف فوزي ضاري العجيلي
Yousef Fawzi Dhari al-Ajili

أيسر ياسين فهد
Aysar Yassin Fahad

الخلاصـــة:

يعد الدور الرقابي من الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاشراف على نشاط المصرف وتحقيق النمو الاقتصادي للحفاظ على نظام مالي ومصرفي مستقر، تأتي أهمية الدراسة من دور الرقابة المصرفية والاشراف على نشاط المصارف العر اقية والحفاظ على الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي تواجهها المصارف، وبيان أنواع الرقابة المصرفي والجهات الرقابية الداخلية والخارجية للقطاع المصرفي من اجل تحسين أداء المصارف، ومن أهم النتائج التي توصل له البحث، يتولى البنك المركزي العراقي مر اقبة النظام المصرفي مسؤولية التدقيق والرقابة والإشراف على السلامة المالية للمصارف لضمان أمن وضعها المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين في المصارف العر اقية وفقًا لقواعد الحوكمة والتعليمات والتشريعات التي يضعها البنك المركزي العراقي، أوصى البحث بضرورة زيادة دور الرقابة المصرفية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي بالأشراف ومتابعة نشاط العمل المصرفي العراقي، بالتزامهم بالقو انين التعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المصرفية، البنك المركزي، النشاط المصرفي

Abstract

the supervisory role is one of the important roles played by the central bank in achieving financial stability, supervising the bank's activity and achieving economic growth to maintain a stable financial and banking system. banks, and an explanation of the types of banking ¬supervision and internal and external supervisory bodies for the banking sector in order to improve the performance of banks, and the study reached the most important results. the rules of governance, instructions and legislation set by the central bank of Iraq, and the most important recommendations to increase the role of banking supervision in supporting internal and external audits by supervising and following up on Iraqi banking activity, by their .commitment to the laws and instructions issued by the central bank of Iraq

KEY WORDS: BANKING SUPERVISION, CENTRAL BANK, BANKING ACTIVITY

المقدمــة :

تعد الرقابة المصرفية أهم أدوات البنك المركزي العراقي في الإشراف على نشاط الاعمال المصرفية والدور الذي تلعبه لضمان سلامته واستقراره، يعد الدور الرقابي من الأدوار المهمة التي يقوم بها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاشراف على نشاط المصرف وتحقيق النمو الاقتصادي للحفاظ على نظام مالي ومصرفي مستقر، ومما إذا كان كل شيء يتطابق مع الخطط الموضوعة والتعليمات والمبادئ المتبعة، التي اوجب الأداء الفعلي وتصحيح الانحر افات وتكون الرقابة المصرفية على نوعين الرقابة الداخلية التي تكون جزء من المصرف والنوع الثاني الرقابة الخارجية المتمثلة بجهات رقابية خارج المصرف، وهي إما هيئة الرقابة ممثلة بالهيئة الرقابية للمصارف التابعة للبنك المركزي، أو السلطة النقدية بالدولة التي لها حق الرقابة، أو الهيئة الرقابية تتمثل في سيطرة أصحاب الحسابات القانونية الخارجية غير المرتبطين بالإدارة العليا للمصارف إذ يتم تعيينهم بقرار من الإدارة العامة للمساهمين.

المحور الأول: منهج الدراسة والدراسات السابقة

اولاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تقييم مدى أثر النشاط المصرفي العراقي (البنك المركزي والمؤسسات المصرفية) في رقابة واشراف من الجهات الرقابية الداخلية لاستقرار النظام المالي وهل أن هذا يتسبب في عدم وضوح دور الرقابة المصرفية على نشاط العمل المصرفي وتحديد المخاطر على المستوى النظام المالي ككل.

ثانيا: أهمية البحث

تتضمخ الأهمية عن دور الرقابة المصرفية والاشراف على نشاط المصارف العر اقية والحفاظ على الاستقرار المالي والحد من المخاطر التي تواجهها المصارف وتحقيق الأهداف المعنية بنشاط العمل المصرفي.

ثالثا: أهداف البحث

1. بيان مفاهيم وأهداف الرقابة المصرفية وأهميتها وتحديد دورها بالإشراف على نشاط العمل المصرفي العراقي.

2. الرقابة المصرفية تنظم نشاط العمل المصرفي والحفاظ على الجهاز المصرفي من المخاطر التي تواجهها كونها جهات وقائية.

3. التطرق الى أنواع الرقابة المصرفي والجهات الرقابية الداخلية والخارجية للقطاع المصرفي التي تسعى الى تحسين أداء المصارف.

رابعا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للبنك المركزي العراقي دور كبير في مر اقبة النظام المصرفي مسؤولية التدقيق والرقابة والإشراف على السلامة المالية للمصارف فضلاً عن الى الدور الذي تلعبه الرقابة المصرفية الداخلية في تقييم أداء العمل المصرفي ومعرفة نقاط الضعف في المصرف مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة بالوقت المناسب.

خامسا: دراسات سابقة

1.دراسة (كنعان، عبد الله ،2021).

تسعى الدراسة إلى توضيح الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي من خلال التزام البنوك التجارية بالتقيد بالتعليمات والقوانين ودورها في تحقيق الاستقرار المالي والأمن المالي في القطاع المصرفي وتحديد مؤشراته. الاستقرار المالي والأمن المالي في القطاع المصرفي وتحليلهما على أساس المنهج الاستقرائي، وكذلك تحديد درجة الاستقرار التي يتمتع بها القطاع المصرفي في العراق لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والمزيد من التخفيض والأمن المالي في المصارف التجارية العراقية للفترة (2009-2019) بناء على البيانات المتوفرة من النشرة الإحصائية. هـ التقارير السنوية والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها إن التزام المصارف التجارية بالتعليمات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي يضمن أمنها وتحقيق الأهداف الاقتصادية لها ومن أهم التوصيات تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي العراقي مع تطوير برامج الاصلاح للمصارف التجارية المتعثرة وزيادة عدد مرات التفتيش على المصارف لتحسين التزامها بتعليمات البنك المركزي ليؤدي دوراً أكبر في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية للقطاع المصرفي.

2. دراسة (البغدادي والتميمي،2014).

يمثل الإشراف المصرفي إحدى الوظائف الهامة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي من أجل ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي وحماية حقوق المودعين والمستثمرين والأهداف الأخرى والبنك المركزي العراقي. ضمان الرقابة والجهات الخاضعة لها ودور المهتمين بالرقابة المصرفية في نشر هذا الوعي تحليل الإطار القانوني للرقابة المصرفية والوعي الرقابي وقياس الوعي الرقابي المصرفي لهذه الجهات، ان الهدف الأساس للرقابة المصرفي هو الحفاظ على إستقرار النظام المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الدولة، التوصيات تأهيل وتطوير وتنمية مهارات القائمين بالرقابة المصرفية العاملين لدية ومشاركاتهم بدورات التدريبية في مجال الرقابة المصرفية وزيادة الوعي الرقابي المصرفي.

المحور الثاني: الرقابة المصرفية

اولاً: مفهوم الرقابة المصرفية

يمكن أن يكون للرقابة معاني متعددة وفي كل حالة يجب أن نصف بالضبط ما نتحدث عنه عندما نذكر كلمة الرقابة، في القواميس العربية والأجنبية، تعني فحص شيء ما لمعرفة ما إذا كان صحيحًا، ومقارنته بشيء موثوق فيما يتعلق بأصالته. (الغانم، 23:2017).

والرقابة تتمثل في تحقق مما إذا كان كل شيء يتطابق مع الخطط الموضوعة والتعليمات والمبادئ المتبعة، التي اوجب الأداء الفعلي وتصحيح الانحرافات (إن وجدت) (الصيرفي، 2006: 32).

وتشير الرقابة إلى الإشراف والتفتيش والمراجعة من قبل أعلى سلطة لها الحق في معرفة كيفية إتمام عمل الوحدة الاقتصادية لضمان التحقيق الصحيح لأهدافها بشكل واضح وتحسين أدائها، واكتشاف المخالفات والانحرافات التي تصاحب التنفيذ العملية، ومناقشتها المؤدية إليها أسباب حدوثها، و اقتراح أدوات لتجنب التكرار في المستقبل (كنعان، 28:2021).

إما الرقابة المصرفية هي نوع من الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في اقتصاد بلد ما، للتحقق من صحة الأنظمة المصرفية والنقدية المعمول بها، ولضمان التطبيق السليم للقواعد واللوائح من ناحية. وجهة الإشراف والرقابة المتمثلة في البنوك المركزية أو المؤسسة النقدية أو السلطة المخولة قانوناً بالإشراف والرقابة على المصارف (محمد وعبد الرزاق، 2008: 4).

هي ايضاً كافة الإجراءات الوقائية والتصحيحية التي ينفذها البنك المركزي لتلافي الاختلالات الناجمة عن الأزمة المالية، وتطلب من المصارف اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتجنب التعرض لمخاطر النظام المصرفي (سامية،

2020: 67).

وضمن هذه المفاهيم يتبين ان الرقابة هي عملية مر اقبة وتفتيش التي تمارسها السلطات النقدية في البلد، بهدف ضمان إستقرار وسلامة النظام المصرفي، والتأكد من صحة تنفيذ والالتزام بالخطط والتعليمات المصرفية، لتحقيق الأهداف الموضوعة من قبل المؤسسات المالية، والسلطة المخولة بالأشراف والرقابة على سير العملية، وتطبيق القو انين والتعليمات دون حدوث أي خلل.

ثانيا: أهمية الرقابة المصرفية:

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في دورها في الحياة الاقتصادية لمعظم الدول، إذ أن المصارف تتعامل مع عدة مجموعات لاستمرار نشاطها بأفضل طريقة ومن هذه المجموعات التي تتعامل معها المصارف كما يأتي (عبد الله، 67:1998):

1. المصارف مسؤوله عن ممارسة مهامها بنجاح امام (المساهمين).
2. اهتمام بضمان راس المال المساهمين في المصارف ومن ثم تهتم بتحقيق الأرباح.
3. ضمانة ودائع المودعين لأنهم أساس المورد للمصارف واستمرارية مدفوعات الفائدة.
4. اعتناء المودعين المستفيدين من التسهيلات الائتمانية الذي يقدمها المصرف بضمان استمرار أعمالهم التي تعتمد البعض منها على التسهيلات المصرفية التي يقدمها.
5. السلطات النقدية التي تتمثل بالبنك المركزي، تكيف السياسة النقدية والائتمانية للمصارف لحماية هذه المجموعات.

ثالثا: أهداف الرقابة المصرفية:

على الرغم من الإجراءات الرقابة المصرفية المختلفة في الدول الا أن هناك اتفاق على الأهداف المحددة للرقابة.

1. الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويشمل ذلك تجنب مخاطر إفلاس المؤسسات المالية، وضمان ممارستها لحماية النظام المالي والمصرفي، وكذلك ويشمل وضع القواعد والتعليمات لإدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية سواء كانت محلية او دولية (عبد النبي ،42:2010).

2. الحفاظ على جهاز مصرفي قوي: ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على البنك المركزي تلبية احتياجات السوق المحلي، ومن أجل تلبية احتياجات السوق المحلي، يتو افق مع عدد من المصارف التي لديها هذه الاحتياجات، ويمكن أن تؤدي الزيادة في عدد المصارف إلى وجود نظام مصرفي منافس ولكن على حساب قوته وسلامته والعكس صحيح (الهندي،27:1987).

3. التأكد من التزام المصارف بالقو انين والتعليمات والتشريعات المصرفية: لقد أصدرت كل دولة بعض القو انين والتشريعات الخاصة بالصناعة المصرفية بهدف السيطرة عليها، ولأدائها المالي والمصرفي، وتحديد الإطار الكلي للعمل النقدي فيه، لذلك تسعى الدولة ليس فقط من منظورهدف الحفاظ وحماية النظام المصرفي، فهذه القو انين واللو ائح لا تزال سارية بل على العكس، من حيث بسط سيادتها على هذا القطاع المهم يجب على مفتشي البنوك المركزية ضمان امتثال المصارف لهذه القو انين والأنظمة (العامري: 27:2014).

4. حماية أموال المودعين: وهذا يتطلب تدخل السلطات الرقابية لتنفيذ الضو ابط، و اتخاذ الإجراءات المناسبة، لتجنب المخاطر المحتملة التي يمكن أن تواجهها الأموال في حالة عدم امتثال المصارف في الوفاء تجاه المودعين، ولا سيما المتعلقة بضمان سلامه الموجودات (كنعان،38:2021).

وكذلك تهدف عملية الرقابة المالية على المصارف الى تحقيق العديد من الأهداف الأخرى، وهي دقة وسلامة المركز المالي للمصارف، والتأكد منها، وكذلك تدقيق وتوجيه الائتمان المصرفي المختلف، وينبغي ضمان الودائع العامة في المصرف، ضمان مصالح المساهمين في المصارف، ضمان امن الجهاز المصرفي واستجابته لمتطلبات النمو الاقتصادي، استقرار النظام المالي والمصرفي والحفاظ عليها. (الياوروسلطان،19:2021).

من خلال عرض الأهداف الرئيسة والأخرى ممكن القول ان الرقابة المالية هي من أهم الوظائف المصرفية لحماية المؤسسات المالية والنظام المالي والمصرفي والتأكد من أن المصارف تسير على وفق الأنظمة والتعليمات واللو ائح والإجراءات المقررة دون حدوث أي تلاعب أو أهمال والحفاظ على جهاز مصرفي سليم وقوي.

رابعا: خصائص نظام الرقابة المالية:

إن من أهم الخصائص لنظام الرقابة تتثمل بالآتي:

1. النظام الرقابي لكي يتماثل ويمكن ان يتكيف مع المتغيرات، والظروف لكل المصارف، وينبغي أن يكون مرناً للغاية، ولتأكيد المرونة يتعين عليه أن تتم المراجعة الدورية لنظام الرقابة بشكل مستمر من قبل مجلس إدارة البنك المركزي، مع كشف نقاط الضعف والاختلال فيها، ومعالجتها (الشماع وحمود،323:2000).

2. الرقابة والاشراف على المصارف جزءاً أساسياً لا يتجزأ من العملية الإدارية، لأنها تصوب الى إكتشاف النقاط الضعيفة واخطاء المصارف التي ترتكبها، و اتخاذ الإجراءات التصحيحية الواجبة في شكل قرارات تصحيحية فورية، ولهذا فإن الرقابة والإشراف ليست وظيفة منفصلة، أو مستقلة عن وظائف الإدارة الأخرى، ولكنها عملية متلازمة لكل أداء منها (عبة، 39:2019).

3. الرقابة المصرفي تتميز بالموضوعية، ينبغي ألا تلبي رغبات أو دو افع شخصية، ولا يخضع لمحددات وإعتبارات شخصية، والمعايير الذي يعتمد عليها و اقعية وموضوعية، ويحاول الإطلاع على مدى تحقيق الأهداف والإفصاح عنها، أما بالنسبة للأخطاء التي ارتكبت، فإن الرقابة المصرفية ليست غاية في حد ذاتها؛ بل هي طريقة لتحقيق غاية، أي إيجاد الخلافات وتصحيحها (كنعان،40:2021).

4. الاعتماد على التعاون الوثيق بين طرفي المر اقب، والخاضع للرقابة لتحقيق عملية الرقابة (رضا،134:2011).

المحور الثالث: أنواع الرقابة المصرفية

بعد التعرف على نظام الرقابة المصرفية بشكل عام، فأن هناك أنواع من الرقابة وهي الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

اولاً: الرقابة الداخلية

1. مفهوم الرقابة الداخلية

عرَّف البعض الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الضمانات التي تساعد في السيطرة على المنظمة من اجل التأكد على تحقيق هدف ضمان حماية المعلومات والوصول اليها وجودتها والامتثال لتعليمات الإدارة (علي،51:2017).

وعرفت (لجنة بازل) الرقابة الداخلية بأنها عملية مدعومة من قبل الإدارة العليا للمصارف ومجلس الإدارة وموظفي المصرف على جميع المستويات، وأنها ليس مجرد مجموعة من السياسات أو الإجراءات التي تعمل في مده محدده، لكنها عملية مستمرة عن طريق جميع المستويات الوظيفية في المصرف، وتلتزم الإدارة العليا بإيجاد الثقافة الملاءمة لتنفيذ الرقابة الداخلية والمر اقبة من أجل تقييم فعاليتها (كنعان،44:2021).

وكما عرفت على أنها الرقابة التي تمارسها السلطة التنفيذية بحد ذاتها على الوحدات المقدمة اليها إذا تمثل كافة الإجراءات والطرق التي تنفذها المؤسسات المالية للقيام بأعمالها الداخلية لتصحيح العمل غير الصحيح وتقييم الاعمال المكتملة، والتأكد من دقة وامن بياناتها المحاسبية والاحصائية من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة وتحقيق أهدافها (الكفراوي،25:2000).

ومن مراجعة التعاريف السابقة ممكن القول هي عملية تدقيق ومتابعة العمل والإجراءات التي يقوم بها الموظفين ومر اقبة داخل المؤسسات المالية من قبل الإدارة العليا مستمرة وبشكل دوري وإعداد التقارير الموثوقة وتقييم أداء العمل المنجز من اجل ضمان تحقيق الأهداف والامتثال للقو انين والتعليمات واللو ائح.

2. أنواع الرقابة الداخلية.

أ. الرقابة الإدارية: هي الرقابة التي تسيطر عليها السلطة التنفيذية وتمارسها على أعمال الإدارات الرسمية وشبة الرسمية، وكذلك عمل المصالح، والمؤسسات العامة التابعة لمختلف الوزارات والهيئات التي تقوم بمختلف المهام الإدارية، والفنية في مجال الإنتاج الخدمي، وتسمى بالرقابة الذاتية لكون السلطة التنفيذية تر اقب نفسها (أمين،18:1979).

ب. الرقابة المحاسبية: وهي تتضمن الخطط التنظيمية، وكافة وسائل التنسيق، والإجراءات التي تهدف الى اختبار سلامة ودقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها كما يحمي الموجودات المصرف من الاختلاس والضياع وسوء الاستخدام (الرفاعي،6:2005).

ت. فحص الضبط الداخلي: هي هذه الإجراءات التي يقوم بتحديثها بشكل آلي ومستمر لمنع أو كشف الاحتيال والأخطاء وتصحيحها في أسرع وقت، وتتم هذه الرقابة من قبل الجهات الفنية التابعة للإدارة العليا للمصرف، تخضع هذه الأنظمة لتقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة أو إلى المدير العام وفقًا للأحكام المعمول بها في المصرف المعني، ثم متابعة هذه التقارير إذا لزم الأمر (محمد وعبد الرزاق،4:2008).

3. الجهات الرقابية الداخلية للمصارف.

ان اجراء الرقابة الداخلية في المصارف تتم عن طريق الجهات أو عدد من الأطراف المتمثلة بالآتي:

أ. رقابة الهيئة العامة (الجمعية العمومية للمساهمين): هم المساهمون وأصحاب حق القرار والرقابة، ولكن نظراً لاعتبارات ناتجة عن الملكية وتوزيعها على عدد كبير من المساهمين وعدم تخصص المساهمين في الإدارة، يفوض المساهمون سلطة القرار لمنحهم مجلس الإدارة في المقابل، يحتفظ المساهمون ببعض الحقوق الأساسية التي تسمح لهم بفرض السيطرة على هذه الحقوق على مجلس الإدارة و من هذه الحقوق، حق الجمعية العمومية (للمساهمين) بعقد اجتماع دوري لهم لمناقشة الأداء والتقارير لوضع خطط العمل، ومن الحقوق أن يكون عضوا في مجلس الإدارة، وكذلك يحق للجمعية العمومية (المساهمين) الإحتفاظ بقرارات مهمة بدلاً من تفوضيها للإدارة، والحق في التصويت على مجلس الإدارة وتجديد مدته أو إبطالها كليًا أو جزئيًا. يعد هذا الحق على أنه أداة مهمة للمساهمين لتوجيه الإدارة نحو تحقيق مصالحهم (الياوروسلطان،24:2021).

ب. رقابة مجلس الإدارة: مجلس الإدارة هو الهيئة الإدارية التي يصوت عليها مساهمون المصرف لتمثيلهم في الرقابة المباشرة على الإدارة التنفيذية وادائها، لذلك فإن وجود مجلس إدارة فعال ويقود المصرف في عملية ناجحة وتتسم بالشفافية والأمانة خاضعة للمسؤولية مما يؤدي بلا شك إلى نجاح عمل المصرف، وفي الغالب ما يضم مجلس الإدارة مساهمين مهمين في المصرف، بحكم طبيعة ملكيتهم لعدد أكبر من الأسهم، ومن أهم الوظائف والمهام الموكلة لمجلس الإدارة هي، توظيف الاستر اتيجيات والاهداف ومر اقبة تنفيذها، وكذلك تقييم أداء الإدارة التنفيذية والمر اقبة عليها وتعيين مدراء الإدارة وتغيرهم وتحديد رو اتبهم، ومناقشة اعتماد النفقات الرأسمالية، حل المشكلات التي تحدث بين المساهمين والمدراء، والتأكد من دقة وصحة البيانات المالية والمحاسبية، والتأكد من الامتثال للقو انين النافذة والنظم

المتبعة، التحقق من أعمال المصرف ونشاطاته التي تجري في الطريق الصحيح لوجود مصلحة المساهمين فيه، التحقق من ان التقارير التي تعد على وفق وتطابق المعايير المحاسبية الدولية وتسلم نتائج التقارير الكاملة كافة بانتظام الى الهيئة الرقابية الرسمية، والى أي جهة أخرى لها علاقة بأعمال المصرف (الياور سلطان ،25:2021).

ت. التدقيق الداخلي: هو نشاط مستقل وموضوعي يوفر خدمات التأكيد، والاستشارات بهدف إضافة قيمة إلى الوحدة الاقتصادية، وتطوير عملياتها، يسهم هذا النشاط في تحقيق أهداف المنظمة أثناء الامتثال لنهج منظم ومطابق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي (الياور،56:2014).

ث. لجنة التدقيق: هي إحدى اللجان الرئيسة لمجلس الإدارة، وتتألف من أعضاء غير المكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة، وينبغي النظر إلى تشكيل لجان التدقيق على أنه تطور لعملية التدقيق بالمعنى الواسع، ويمكن لهذه اللجان أن تدعم موضوعية ومصداقية التقارير المالية، ويمكن أن تساعد المدراء على الوفاء بمسؤولياتهم، و إنه يدعم المدراء غير التنفيذيين ويعزز دورهم، ويدعم استقلالية المدقق وكذلك يحسن من عملية التدقيق، ويحسن التواصل بين المدقق والمدير والإدارة، ولتسيير النشاط المصرفي ينبغي اعتباراها أداء ملائمة ومساعده لمجلس الإدارة في المر اقبة على الأداء (كيرزان،100:2013).

ج. مر اقب الامتثال: يُعرَّف عمل مر اقب الامتثال بأنه عمل مستقل محدد يقوم بتقييم وتقديم المشورة والإرشاد والمر اقبة وإعداد التقارير بشأن مخاطر الامتثال في المصارف المتعلقة بتعرضه لعقوبات أو خسائر قانونية أو إدارية أو مالية، بسبب عدم امتثاله للقو انين والضو ابط التنظيمية أو معايير السلوك والممارسات المهنية الجيدة (الياور،105:2015).

ثانيا: الرقابة الخارجية.

1. تعريف الرقابة الخارجية.

تعرف الرقابة الخارجية بأنها تمارس الرقابة الخارجية من جهات رقابية خارج المصرف، وهي إما هيئة الرقابة ممثلة بالهيئة الرقابية للمصارف التابعة للبنك المركزي، أو السلطة النقدية بالدولة التي لها حق الرقابة، أو الهيئة الرقابية تتمثل في سيطرة أصحاب الحسابات القانونية الخارجية غير المرتبطين بالإدارة العليا للمصارف إذ يتم تعيينهم بقرار من الإدارة العامة للمساهمين (محمد وعبد الرزاق،4:2008).

كما تُعرَّف أيضا بأنها: عملية مراجعة فنية محايدة من قبل مر اقب حسابات خارج الوحدة الاقتصادية مثل أجهزة الرقابة المالية أو المدقق، وأهدافها هي التأكد من مدى صحة الإجراءات ودرجة الفاعلية في تنفيذها وتحقيق الأهداف (الصيرفي، 294:2014).

وكذلك عرَّفت بأنها أهم شكل من الاشكال الاشراف والرقابة المصرفية التي تتأكد من امتثال المصارف للقو انين والتعليمات واللو ائح والتشريعات والتي بدورها تهدف لدعم وحماية النظام المصرفي والمساهمين والدائنين، والحفاظ على سلامة سيولة أصولها فضلاً عن ضمان الإدارة العقلانية (كنعان،45:2021).

ومن التعريفات السابقة للرقابة الخارجية يمكن تعريفها: على أنها الرقابة التي تمارس من قبل الجهات الخارجية مستقلة عن الإدارة، وأنها تركز على امتثال المصارف للقو انين والتعليمات واللو ائح والتشريعات، واكتشاف نقاط الضعف والاخطاء ومعالجتها، والتأكد من سلامة ودقة البيانات والعمليات المصرفية وتحقيق اهداف الإدارة، وينبغي الكشف عن البيانات الى الإدارة وأصحاب رؤوس الأموال (المساهمين) للتأكد من التزام الإدارة بالتكليف من قبل المساهمين.

2. أنواع الرقابة الخارجية.

أ- الرقابة القانونية:

هي الرقابة التي تتطلب من المصارف التجارية نشر البيانات المالية على فترات منتظمة من أجل تمكين البنك المركزي

والمودعين والمساهمين للاطلاع على حقيقة الوضع المركز المالي لهذه المصارف على فترات متقاربة ومنتظمة.

ب- الرقابة المؤسساتية: وتنقسم الى نوعين الرقابة الميدانية والرقابة المستندية.

1) الرقابة الميدانية:

يقوم البنك المركزي بتحويل فريق الى المصارف، للتحقق من دقة البيانات المقدمة من المصارف ودقة واكتمال تنفيذ العمليات بالرجوع الى السجلات والمستندات الخاصة بها، القوانين والتوجهات الصادرة عن البنك المركزي ومعايير المصرف والتحقق من دقة وسلامة المركز المالي للمصارف، وكفاءة النظام الرقابة الداخلية، ضمان تنفيذ العمليات المصرفية وفق قوانين البنك المركزي ،والهدف منها هو التأكد من أهمية وجود سياسة ائتمانية مكتوبة و انشاء الية لتحديد قضايا مصرفية محددة إذ يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل حدوث المخاطروذلك عن طريق دراسة ظروف المصارف (السيسي،335:2011).

2) الرقابة المستندية:

تتم هذه المر اقبة عن طريق فحص والتحقق من التقاريروالبيانات والإحصائيات المقدمة إلى وحدة الجهاز المصرفي تجري البنوك المركزية أبحاثًا عليها لفهم حقيقة وضعها المالي ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف.

وتتم والرقابة المستندية من قبل البنك المركزي بالبحث في البيانات الدورية التي يطلبها من المصارف التي تخضع لإشر افه، يتم التعبيرعن هذه البيانات على النحو الاتي: عناصر الموجودات والمطلوبات تتمثل بالمركز المالي للمصرف، بيان حساب الأرباح والخسائر الميزانية العمومية اذ يقوم المصرف التجارية في تقديم هذه العناصر بانتظام وفقًا لمتطلبات العمل.

فضلاً عن التقرير السنوي الذي يتم مراجعته من قبل البنك المركزي والمقدم من قبل مر اقبين الحسابات وذلك للتحقق من تنفيذ قراره والتأكد من خلو أنشطة المصارف من أي مخالفات (محمدي،30:2016).

3. جهات الرقابية الخارجية للمصارف.

الرقابة الخارجية تمارس على المصارف عن طريق جهتين رئيستين:

أ. رقابة البنك المركزي على المصارف: هي الجهة الحكومية الرسمية للبلد، وهي جهة رقابية واشر افية على أعمال و أنشطة المصارف، اذ يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف عن طريق الاجهزة الفنية متخصصة وبتنوع الوسائل والأدوات، وتنبع السلطة الرقابية والاشر افية للبنك المركزي عن طريق قانونه الخاص، وللمصارف قوانين أخرى مثل القوانين أو التشريعات واللوائح والتعليمات التي تشرف وتر اقب العملات الأجنبية، ومكافحة غسل الأموال، الصادرة وفقًا لهذه القوانين، فضلاً عن ذلك ، تقوم الأجهزة الرقابية المتخصصة بالبنك المركزي بجولات تفقدية وزيارات ميدانية مفاجئة للمصارف وفروعها لمعرفة سير العمل ومعرفة الجو انب السلبية ومعالجتها بالشكل الصحيح، وأن أهداف البنك المركزي الرقابية التي تنفذها على المصارف تكون على نوعين أولها الرقابة التوجيهية: عن طريق الصلاحيات التي لدى البنك المركزي توجيه توصيات يستعمل وسائل لضمان العملية المصرفية داخل الدولة اذ تكون هذه التوصيات والإجراءات التي تصدرها لكل المصارف العاملة، والنوع الاخر من الرقابة هي الرادعة: يكلف البنك المركزي في أي دولة بالرقابة والاشراف على المصارف داخل الدولة بشكل مباشر على أنشطة المصارف الفعالة والتي تحافظ على استقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي، والنصوص القانونية لم تكتفِ بمنح البنك المركزي السلطة الرقابية والاشرافي التوجيهية فقط و انما منحته حق التصرف بإصدار العقوبات واجبار المصارف على السير العمل في المسار الصحيح بهدف الحفاظ على الأموال وحق المودعين ومالكين الأسهم في المصرف، وعدم المساس بسمعة الجهاز المصرفي الوطني (الياوروسلطان،20:2021).

ب. مر اقب الحسابات الخارجي: يتم تنفيذ هذه الرقابة من قبل مر اقبين ومدققين الحسابات الخارجيين غير مرتبطين بالإدارة العليا للمصارف، لأنهم يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة (المساهمين) بهدف ابداء المدقق رأيًا فنيًا

محايداً حول القوائم المالية للمصرف، ويقدم إيضاحات المتممة وبعد ذلك مساعدة أصحاب المصلحة في المصرف عن مراقبة إدارة المصرف كوكيل لهم، والتأكيد، والثقة، والأمانة، وإمكانية موافقة على التقرير السنوي للمصرف، والذي يتضمن القوائم المالية الرئيسة و ايضاحاتها (عبد الله،1998 :71-67).

الاستنتاجات

1. لدى الرقابة المصرفي دور فعال بالإشراف على نشاط العمل المصرفي وتحديد الضعف في النظام المالي، وتجنب مخاطر التي توجهها المصارف والحفاظ على استقرار النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي.

2. الاشراف والمتابعة من قبل الجهات الرقابية على العمليات المصرفية، وتتم هذه المراقبة عن طريق فحص والتحقق من التقارير والبيانات والإحصائيات المقدمة إلى وحدة الجهاز المصرفي تجري البنوك المركزية أبحاثًا عليها لفهم حقيقة وضعها المالي ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف وتقديم تحليلاً عن نقاط الضعف على أداء العمل المصرفي.

3. يتولى البنك المركزي العراقي مراقبة النظام المصرفي مسؤولية التدقيق والرقابة والإشراف على السلامة المالية للمصارف لضمان أمن وضعها المالي وحماية حقوق المودعين والمساهمين في المصارف العراقية وفقًا لقواعد الحوكمة والتعليمات والتشريعات التي يضعها البنك المركزي العراقي.

4. الرقابة الداخلية لها دور فعال في تقييم أداء العمل المصرفي، ولاتخاذ القرارات الصحيحة داخل المصرف اذ يمكن للإدارة معرفة نقاط الضعف في المصرف مما يساعد اتخاذ القرارات الصحيحة الازمة.

التوصيات

1. من الضروري زيادة الرقابة على إجراءات المصارف والالتزام بالقوانين والتعليمات وزيادة الزيارات التفتيشية المفاجئة من الجهات الرقابية التابعة للبنك المركزي العراقي للاطلاع على الاعمال المصرفية ومدى الالتزام بها.

2. تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في الرقابة على المصارف التجارية المتعثرة لتحسين التزامها بتعليمات لاستقرار النظام المالية للقطاع المصرفي العراقي.

3. لزيادة دور الرقابة المصرفية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي بالأشراف ومتابعة نشاط العمل المصرفي العراقي، بالتزامهم بالقوانين التعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

المصـــادر

1. أمين، صلاح الدين مصطفى، الرَّقَابَة المالية العامة وديون الرَّقَابَة المالية في العراق بين ماضية ومستقبلة، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1979.
2. رضا، هاشم حمدي، الإصلاح الإداري، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2011.
3. السيسي، صلاح الدين حسن، الرَّقَابَة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال (تقييم أداء البنوك والمخاطر المَصْرِفِيَّة الالكترونية)، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر2011.
4. الشماع وحمود، خليل محمد حسن، خضير كاظم، نظرية المنظمة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
5. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
6. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.
7. عبد الله، خالد امين، التدقيق والرَّقَابَة في البنوك، معهد الدراسات المَصْرِفِيَّة، دار وائل للتوزيع والنشر، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى،1998.
8. عبد النبي، محمد أحمد، الرَّقَابَة المَصْرِفِيَّة، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون موزعون، عمان، الأردن، 2010.
9. الكفراوي، عوف، الرَّقَابَة المالية بين النظرية والتطبيق، مطبعة الانتصار، الإسكندريَّة، مصر،2000.
10. الهندي، عدنان، الرَّقَابَة والتفتيش من قبل المصارف المركزية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1987.
11. الياوروسلطان، علي عصام، عبيررحمان، وظيفة مراقب الامتثال في المصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2021.
12. الياور، علي عصام، دليل المصارف والمُدَقِّقِين في مكافحة ظاهرة غسل الأموال، الطبعة الأولى دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، العراق ،2015.
13. الياور، علي عصام، نظام الرَّقَابَة الداخلية الإطار النظري والإجراءات العلمية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد، العراق ،2014.
14. سامية، بلاغ، دراسة الرَّقَابَة على الائتمان المصرفي الجزائري خلال الفترة (2000-1990)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشور، فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر ،2002.
15. العامري، حوراء أحمد سلمان، دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي، دراسة تطبيقية في عيِّنَة من المصارف العراقية، رسالة دبلوم عالٍ معادل للماجستير، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، 2014.
16. عبة، رتيبة، مساهمة الرَّقَابَة المَصْرِفِيَّة في تحسين نشاط البنوك التجارية، دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2019.
17. علي، بن قطيب، دور التدقيق المحاسبي في ظل المعالجة الالكترونية للبيانات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية- دراسة عيِّنَة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، بنوك، مالية ومحاسبة، العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2017.
18. الغانم، كفاح كاظم جاسم، دراسة دور ديوان الرَّقَابَة المالية في كشف الغش والاحتيال في البيانات المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، في إدارة و اقتصاد، المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2017.
19. كنعان، عبد الله، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، في الإدارة والاقتصاد، علوم المالية والمَصْرِفِيَّة، الجامعة العراقية، 2021.
20. محمدي، عائشة، الرَّقَابَة الخارجية على أعمال البنوك التجارية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق .2016
21. الرفاعي، خليل، تقييم متانة الرَّقَابَة المالية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية، مؤتمر علمي دولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الزرقاء الأهليَّة، الأردن، 2005.
22. كيرزان، فاتن حنا، مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة (دراسة مقارنة)، مجلة المنارة، المجلد19، العدد4، دمشق، سوريا، 2013.
23. محمد وعبد الرزاق، زيدان، حبار، مُتَطلَّبات تكيف الرَّقَابَة المَصْرِفِيَّة في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول (اصلاح النظام المصرفي الجزائري)، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، الجزائر ،2008.
24. البغدادي، صلاح صاحب شاكر، والتميمي، محمد خميس حسن، دور الرقابة الاشرافية للبنك المركزي العراقي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد-العدد-28الفصل الثالث2014-.